وسيظل «الحوت» الهدف دائماً

أحمد ضيف الله

في الـ٢٤ من تشرين الثاني الماضي نفذت وزارة الداخلية العراقية قرار هيئة الإعلام والاتصالات، وهي هيئة دستورية مستقلة، بإغلاق وتنبيه عدد من المؤسسات الإعلامية العراقية والأجنبية لخرقها «مدونات السلوك المهني»، في عدم توخي الدقة في تغطيتها للاحتجاجات الشعبية في المدن العراقية، والتعاطي التحريضي مع التظاهرات، مغلقة مكاتب فضائيات: الشرقية، دجلة، NRT، الرشيد، الفلوجة، هنا بغداد، العربية الحدث (سعودية)، الحرة (أميركية)، anb (لبنانية)، إضافة إلى تمديد إغلاق فضائية «الحرة عراق» الأميركية لثلاثة أشهر أخرى، وإغلاق مكاتب إذاعتي «الحرة عراق» و«سوا» الأميركيتين، و«٣» إذاعات محلية «راديو الناس» و«إذاعة اليوم» و«نوا»، فيما وجهت إنذارات لفضائيات «سكاي نيوز» الإماراتية، وإلى فضائيات محلية هي «السومرية» و«آسيا» و«روداو» و«أور»، واستنكرت السفارة الأميركية في بغداد في بيان لها في الـ٢٨ من الشهر ذاته هذه «الإجراءات التي تهدد حرية الإعلام في العراق»، الذي يشغل فضاءه أكثر من «٥٥» فضائية عراقية. فيما تجاهلت إدارة الـ«النايل سات» القرار العراقي، لكون أغلب المؤسسات تلك ساعد في تمرير وقائع ملفقة وكاذبة عما كان يجري في سورية خلال مراحل التآمر عليها، وما زالت، بقيادة قناتي «العربية» و«الجزيرة»، وعلى ما يبدو أن الـ«النايل سات» معنية فقط بإيقاف بث القنوات الفضائية التي تقاوم الإرهاب الصهيوأميركي كالفضائيات «السورية» و«المنار» اللبنانية و«المسيرة» اليمنية.

المتابع للمؤسسة الإعلامية التي تم إغلاقها ٣ أشهر، يرى كيف أنها عمدت ومن خلال لقاءاتها مع محللين سياسيين معتمدين ومن أسمتهم ناشطين مفترضين إلى لعب دور المحرك والمنسق والموجه لمسار التظاهرات، متعمدة إظهار الأجهزة الأمنية بصورة المعتدي على ساحات التظاهر، وهو ما لم يحصل، إذ إن حالات التصادم مع القوى الأمنية وسقوط قتلى وجرحى كانت خارج مواقع ساحات التظاهر وتجمعاتها ولدى قيام بعض المتظاهرين بإحراق المؤسسات العامة والخاصة ونهب المحال التجارية المكلفين حمايتها.

إن الحرائق التي عمد عدد من المتظاهرين إلى افتعالها، دمرت أقدم شوارع العاصمة بغداد التراثية كشارعي الرشيد وحافظ القاضي، حيث إن «عدد المحال التي تعرضت للحرق تجاوز ٩٠٠ محل ومخزن»، وأن «حجم الخسائر في حرائق شارع الرشيد يقدر بالمليارات ويعادل ميزانية دول»، وفق تصريح المستشار لدى اتحاد الغرف التجارية في بغداد محمد باقر الموسوي لصحيفة «المدى» في الـ٢٦ من تشرين الثاني الفائت. ومما يؤلم أن عناصر فرق الدفاع المدني تعرضوا إلى إلقاء الزجاجات الحارقة والطعن بالسكاكين من الخلف وهم منشغلون في إخماد هذه الحرائق.

على مدار موجتي التظاهرات العراقية ركز محاورو تلك المؤسسات الإعلامية، على أن السجون العراقية فيها عشرات الآلاف من السجناء المحكومين بالإعدام، ممن جرى انتزاع اعترافاتهم تحت التعذيب، وهم أبرياء، ما أدى إلى تحرك مجاميع من المتظاهرين باتجاه عدد من السجون العراقية من بينها سجن «الحوت» في مدينة الناصرية بمحافظة ذي قار الذي فيه أكثر من ٦ آلاف سجين من أخطر إرهابيي العالم، وجلهم من ضباط الحرس الجمهوري السابق وفدائيي صدام وحرسه الخاص، على أمل إخراجهم لملء الفراغ في قيادات داعش الإرهابية، إلا أن محاولة اقتحام سجن «الحوت» فشلت، حين توافد المئات من مسلحي العشائر لحمايته، وقيام نسوة من المحافظة بتشكيل جدار بشري أمام مقر شرطة المحافظة، مانعين من كان ينوي اقتحام المقر لحرقه وقتل من فيه، ما شكل ذهولاً وصدمة مفاجئة لمخططي اقتحام السجن.

في لقاء مع فضائية «العهد» العراقية في الـ٩ من حزيران العام الماضي، وهو تسجيل مازال على الـ«يوتيوب»، قال رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي عن لقائه صاحب فضائية «الشرقية» وصحيفة «الزمان» سعد البزاز وهو بصحبة مجموعة من السياسيين في عمان: «بدأ يسألني عما سأعمله في البرلمان، فقلت البرلمان سلطة تشريعية وو... فقاطعني قائلاً: المكان يلي رايح له، والدولة التابعة له، نحن لا نعمل على بنائها، نحن ندخل بالعملية «السياسية» وبقدر ما نستطيع نعمل على تخريبها، لأنها ليست دولتنا»!

فضائية «الشرقية» ممولة بالكامل سعودياً، ويديرها البزاز وهو نائب نقيب الصحفيين العراقيين الأسبق، واستجلب عدي صدام حسين كل الذين كانوا قد عملوا معه في الإذاعة والتلفزيون في العراق حين كان مديراً لها، ليديروا مؤامرات تدمير العراق والقوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في المنطقة، باتت أضرار نشراته الإخبارية وبرامجه الحوارية السياسية تفوق مرات أضرار انفجار عبوة ناسفة في سوق شعبي مغلق ومزدحم.

معظم القنوات تلك، ليست مجرد فضائيات كالأخريات، إنها مراكز توجيه وإدارة التآمر على العراق وقوى المقاومة في المنطقة، وهي تتماثل بالنهج مع «وكالة أعماق» التابعة لـ«داعش».

وعلى الرغم من أن هناك ما يوحي بأن شيئاً ما يحضر لمحافظة نينوى وجوارها، فإن سجن «الحوت» سيظل الهدف دائماً، وراقب الـ«طحنون» يدلك على موقع الخراب القادم.

حزب الله يؤكد أن التدخلات الأميركية تخدم العدو الإسرائيلي

سمير الخطيب يعتذر عن تشكيل الحكومة اللبنانية!

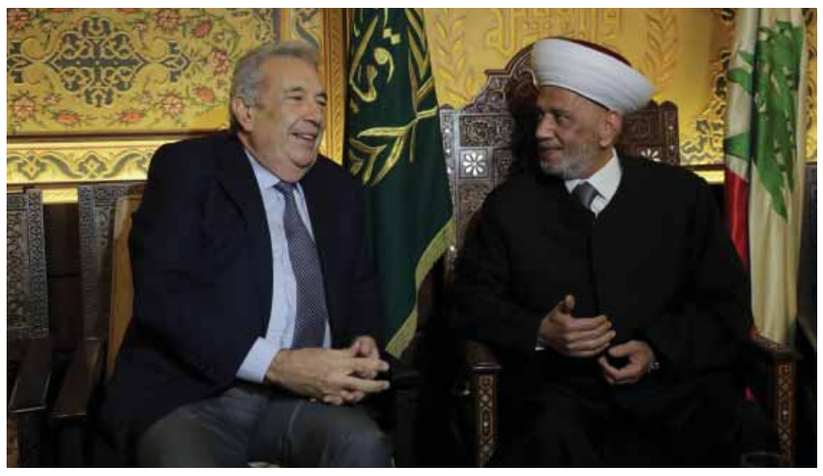

المرشح لرئاسة وزراء لبنان سمير الخطيب يعتذر بعد لقائه مفتي لبنان عبد اللطيف دريان (أ ف ب)

أعلن المرشح المحتمل لرئاسة وزراء لبنان، سمير الخطيب اعتذاره عن تسلم المنصب، وذلك بعد لقائه مفتي الجمهورية اللبنانية في وقت أكد نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله علي دعموش أن التدخلات الأميركية في شؤون لبنان تأتي خدمة لأهداف العدو الإسرائيلي ومطامعه.

ووفقاً لوسائل إعلام لبنانية، أعلن الخطيب أن مفتي الجمهورية اللبنانية عبد اللطيف دريان، أبلغه بأن «اتصالاته ومشاوراته مع أبناء الطائفة أفضت للتوافق على تكليف سعد الحريري لتشكيل الحكومة».

وأضاف الخطيب: «تشرفنا بلقاء المفتي واستمعنا لإرشاداته وتوجيهاته وحكمته في المرحلة الصعبة التي يمر بها لبنان، وتم التأكيد على تعزيز الوحدة الوطنية والإسلامية»، مؤكداً أن المفتي من داعمي سعد الحريري.

وأضاف: «علمت من سماحته أنه نتيجة اللقاءات والمشاورات والاتصالات مع أبناء الطائفة تم التوافق على تسمية سعد الحريري لتشكيل الحكومة، وعليه سأتوجه إلى بيت الوسط للاجتماع مع الحريري لإبلاغه بالأمر لأنه من سمّاني وأنا له شاكر على هذه الثقة بالنسبة لي».

في هذه الأثناء أكد نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله علي دعموش أن التدخلات الأميركية في شؤون لبنان تأتي خدمة لأهداف العدو الإسرائيلي ومطامعه.

وقال دعموش في تصريح له أمس: إن «الإدارة الأميركية تستخدم كل أشكال الضغوط بما فيها الضغط المالي والاقتصادي والسياسي والإعلامي في محاولة منها لتمرير مشروعها في لبنان وتحقيق مجموعة أهداف سياسية بخصوص إخضاع لبنان» معتبراً أن القوى الوطنية اللبنانية وبفعل الوعي والصبر والحكمة والحرص على البلد منعتهم من الوصول إلى أهدافهم المرتقبة.

وتابع دعموش: «يجب أن نبقى متيقظين ومتنبهين لأننا معنيون بإحباط هذا المشروع وإفشاله ومواجهته سياسياً وإعلامياً وشعبياً من خلال التمسك بوحدتنا الداخلية وعدم الانجرار إلى الفوضى والفتنة التي تصب في مصلحة أميركا والعدو الإسرائيلي».

في سياق متصل ندد لقاء الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وتحالف الفصائل الفلسطينية في شمال لبنان بالتدخل الأميركي في الشؤون اللبنانية.

وقالت الأحزاب والقوى والفصائل في بيان بعد اجتماع لها في مقر الحزب السوري القومي الاجتماعي في طرابلس: إن «لبنان يواجه اليوم مشروعاً أميركياً غربياً تشارك فيه أدواتهما في المنطقة يريد استمرار هيمنته على ثروات الدول العربية خدمة للوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة فيما يقابله مشروع يضم قوى محور المقاومة مهمته تحرير الأرض واستعادة الحقوق واسترداد ثروات المنطقة المنهوبة».

وأضاف البيان: «إن ما يجري في المنطقة بعد اعتماد الحرب الناعمة بطابعها الاقتصادي وفق خطة متدرجة أعدتها الإدارة الأميركية يرمي إلى إبقاء المنطقة مشتعلة لحرف الأنظار عن العدو الحقيقي المتجسد في الكيان الصهيوني وعملائه».

وشدد البيان على الإسراع بتشكيل حكومة لبنانية لمعالجة الأوضاع الراهنة ومنع الانزلاق نحو مزيد من التأزم.

إلى ذلك اتخذ الجيش والقوى الأمنية اللبنانية تدابير أمنية استثنائية، اعتباراً من الليلة الماضية لتأمين وصول النواب إلى القصر الجمهوري في بعبدا لإجراء استشارات ملزمة لتسمية رئيس جديد للحكومة.

وحدد الرئيس اللبناني ميشال عون اليوم الإثنين موعداً للاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس وزراء جديد للبلاد خلفاً لسعد الحريري المستقيل في ٢٩ تشرين الأول الماضي تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن رئاسة الجمهورية أن عون سيستقبل ممثلي الكتل البرلمانية الإثنين في قصر بعبدا، كلاً على حدة.

ويفرض الدستور اللبناني على رئيس الجمهورية إجراء «استشارات نيابية ملزمة» مع جميع الكتل البرلمانية والنواب المستقلين قبل تسمية أي شخصية لتشكيل الحكومة.

الميادين – المنار – روسيا اليوم
سانا – الوكالة الوطنية للإعلام

العشرات أغلقوا محالهم في الخرطوم بسبب حملة أطلقتها الحكومة

عودة ظاهرة خطف المهجّرين السوريين في لبنان

| الوطن - وكالات

بالترافق مع عودة ظاهرة خطفهم في لبنان بغرض طلب فدية مالية مقابل الإفراج عنهم، أغلق العشرات من المهجرين السوريين في الخرطوم محالهم التجارية بسبب حملة تفتيش شنتها السلطات السودانية للتأكد من امتلاك المهجرين تصاريح عمل وإقامة.

وأقدم مجهولون يركبون سيارتين رباعيتي الدفع من نوع «رانج روفر» على اختطاف مهجر سوري يدعى علي الشواف في مشاريع القاع بلبنان إلى جهة مجهولة، بعدما اقتحموا منزلاً يستأجره، وذلك حسب ما ذكرت قناة «العالم» الإخبارية.

وطالب الخاطفون باتصال هاتفيّ من هاتف الشواف بفدية قيمتها ١٥٠ ألف دولار، في حين تتولى عناصر من الأجهزة الأمنية اللبنانية التحقيق بالقضية.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» أنه تم الإفراج في ساعات ليل (السبت– الأحد) عن السوري علي العلي والمعروف بـعلي الشواف، الذي كان خطفه مجهولون الجمعة من منزل يقيم فيه في محلة مشاريع القاع.

وأوضحت الوكالة، أن الشواف تعرّض خلال اختطافه لمعاملة سيئة وضرب واتصل الخاطفون من جواله مطالبين بفدية ١٥٠ ألف دولار، ولم يلقوا أي تجاوب.

وروى العلي أنه تم رميه من سيارة الخاطفين عند الحدود مع سورية في مكان مقفر ليسير بعدها لساعات في ظل طقس عاصف، وتمكن من الوصول إلى منزله على حين تولت عناصر من القوى الأمنية التحقيق والتحريات لكشف الملابسات.

وهذه ليست المرّة الأولى التي يتم فيها خطف سوريين في لبنان، إذ قامت عصابة باختطاف رجل الأعمال السوري محمد عريشي، وابنه بدر الدين، قبل أقل من عام، على طريق مجدل عنجر – المصنع، وأفرجت عن الشاب مع السيارة التي كان يقودها، على حين أبقوا على الأب، وفرّوا به إلى جهة مجهولة.

وتنشط عصابات الخطف على الحدود اللبنانية السورية من جهة لبنان، إذ حذّر ناشطون من التجوّل ليلاً في منطقة عنجر.

بموازاة ذلك، توقف عدد من المطاعم والمحال السورية التي افتتحها المهجرون السوريون في العاصمة السودانية الخرطوم، عن تقديم خدماته للزبائن، وذلك نتيجة لحملة تفتيش تشنها إدارة الأجانب، للتأكد من وجود تصاريح العمل والإقامة، وفق ما ذكرت صفحات معارضة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

ونقلت الصفحات عن أحد مالكي المطاعم السورية في الخرطوم تأكيده أن عدداً من المطاعم أغلق بشكل تلقائي، خشية من تعرض بعض العمال السوريين لمخالفات مالية كبيرة، بسبب عدم وجود تصاريح عمل، ولأن بعض المحال التجارية والمطاعم بدأت بالحصول على تصاريح عمل نظامية.

وأشار المصدر نفسه، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى أن «هناك غرامات قد تفرضها السلطات السودانية على من لا يوجد لديه تصريح عمل، تصل للآلاف وأحياناً عشرات آلاف الجنيهات، وهي ضمن حملة بدأت منذ شهرين، حيث كان السوريون قبل هذه الحملة يتمتعون بمزايا من حيث الإقامة والمدارس وغيرها»، مشيراً إلى أن القوانين تغيرت مؤخراً مع التغييرات السياسية في السودان.

ولفت المصدر إلى أن «السوريين المخالفين الذين تم القبض عليهم من السلطات السودانية، يواجهون مشكلة دفع قيمة الغرامات المالية التي يصدرها القضاء بحقهم».

«هيئة التفاوض» تقرّ بخذلان داعميها لها وانحسار دور «الحر»

| وكالات

أقرت ما تسمى «هيئة التفاوض» المعارضة بتخلي من أسمتهم «أصدقاء الشعب السوري» عن أولوياتهم، وتخلى المجتمع الدولي عن دعم ما أسمته «الثورة»، وانحسار دور ميليشيا «الجيش الحر»، في إشارة إلى أن دولاً غربية وإقليمية استخدمت «المعارضات» كأدوات لتدمير سورية.

وذكر رئيس الهيئة المدعو نصر الحريري، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أن «التفاوض» مع الدولة السورية، «ليس خياراً بقدر ما هو تغيرات فرضت على الجميع»، بدءاً من تخلي من أسماهم «أصدقاء الشعب السوري» عن أولوياتهم، وتخلى المجتمع الدولي عن دعم «الثورة» المزعومة، وانحسار دور ميليشيا «الجيش الحر»، وتراجع قوى الضغط المجتمعي على صناع القرار في الدول الغربية.

ورفض الحريري، ما تم تداوله بأنهم «ذاهبون للتوقيع» خلال حضور اجتماعات اللجنة الدستورية، مشيراً إلى أن موقفهم من مخرجات أستانا، ما زالت كما هي، وأن «(اللجنة) الدستورية لن تشارك بأستانا القادم».

وفي محاولة للتراجع عن إقراره بالرضوخ لما فرضه الوضع السياسي والميداني السوري الراهن، زعم الحريري أن قبولهم بـ«مفاوضات اللجنة الدستورية»، كان كـ«مقترح وأولوية أممية»، وأن اللجنة «تقوم بعملها بمنهجية سياسية».

وجدد الحريري مطالبته بالتدخل الخارجي في عمل اللجنة وفي سورية، وقال: «في كل بياناتنا ومواقفنا ولقاءاتنا نحرض المجتمع الدولي على القيام بواجبه تجاه شعب سورية».

وزعم أن «ربط العمليات العسكرية باللجنة الدستورية ليس صحيحاً، ولا يخدم قضية السوريين».

وان كانت اللجنة الدستورية ستكمل أعمالها ذكر الحريري أنه «تواصلنا مع جميع الشركاء، ولم يحسم الموقف النهائي بعد، وحال الوصول لتوافق، سنمضي».

وبخصوص خياراتهم في حال فشلت الدستورية، قال: «إن فشلت الدستورية، بصراحة، نعود مجدداً لتوافق سياسي، على تنفيذ آليات الحل السياسي في سورية من خلال تنفيذ مخرجات القرار ٢٢٥٤».

ويوم الجمعة ما قبل الماضي انتهت اجتماعات الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية المصغرة، وأعلن المبعوث الأممي غير بيدرسون فشلها بعد عدم تمكنه من عقد أي جلسة مشتركة بين أطراف اللجنة الثلاثة على مدار خمسة أيام.

وكان من المفترض أن تجري خلال الجولة الثانية من اجتماعات «المصغرة»، جلسات عمل يشارك فيها أعضاء اللجنة من الوفود الثلاثة، الوفد المدعوم من الحكومة السورية ووفد المجتمع المدني ووفد «المعارضات»، إلا أن إصرار الأخير على القفز عن القواعد الإجرائية الناظمة لعمل اللجنة، وما تضمنته مدونة السلوك الخاصة بأعضاء اللجنة، ورفضه مناقشة جدول الأعمال المقترح من الوفد المدعوم من الحكومة السورية والمتضمن مجموعة من الثوابت الوطنية تتمثل بالتمسك بوحدة الأراضي السورية والسيادة ورفض الاحتلال والمشاريع الانفصالية والإرهاب، شكل العامل الرئيسي في إفشال الجولة.

إطلاق سراح متظاهرين

السلطات العراقية تعفي قائد عمليات بغداد من منصبه وتعيّن خلفاً له

طلاب جامعة الكوفة يعتصمون ضد الحكومة العراقية (أ ف ب)

أعفت السلطات العراقية قائد عمليات بغداد، اللواء الركن قيس المحمداوي، وعينت اللواء عبد الحسين التميمي خلفاً له حسب ما أفادت وسائل إعلام عراقية.

وذكرت مصادر مطلعة لوسائل إعلام محلية، أمس أن السلطات العراقية أصدرت أوامر بتكليف اللواء عبد الحسين التميمي مهام قيادة عمليات بغداد بدلاً من الفريق الركن قيس المحمداوي.

وفي غضون ذلك نقلت وكالة الأنباء العراقية أن سبب إعفاء المحمداوي يعود إلى «وضعه الصحي».

وتسلم المحمداوي مهام قيادة عمليات بغداد بعد إعفاء الفريق الركن جليل الربيعي، من منصبه بعد أحداث العنف التي رافقت انطلاق التظاهرات في بداية تشرين الأول الماضي.

في هذه الأثناء أعلن القضاء العراقي، أمس عن إطلاق سراح أكثر من ألفي متظاهر اعتقلوا خلال فترة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد.

وقال بيان لمجلس القضاء: إن «الهيئات الحقيقية المكلفة بالنظر في قضايا التظاهرات أعلنت عن إطلاق سراح ٢٦٢٦ موقوفاً من المتظاهرين السلميين لغاية يوم الثامن من الشهر الجاري».

وأضاف: «لا يزال ١٨١ موقوفاً يجري التحقيق معهم بخصوص الجرائم المنسوبة لهم وفق القانون».

في غضون ذلك قال نواب من تحالف سائرون الذي يتزعمه مقتدى الصدر: إن صاروخاً أطلقته طائرة مسيرة استهدف منزل الصدر يوم السبت وذلك في أعقاب إحدى أدمى الليالي التي شهدتها العاصمة العراقية في الأسابيع الأخيرة.

ولم يسفر هجوم الطائرة المسيرة عن أضرار تذكر ولم يؤد لسقوط ضحايا وجاء بعد هجوم دام شنه مسلحون مساء الجمعة قرب مكان الاعتصام الرئيسي في بغداد وخلف ما لا يقل عن ٢٣ قتيلاً حسبما قالت الشرطة ومصادر طبية.

وقالت المصادر: إن نحو ١٣٢ شخصاً آخرين أصيبوا بالرصاص وأعمال الطعن خلال الهجوم الذي استهدف المحتجين المناوئين للحكومة على جسر السنك قرب ساحة التحرير.

إلى ذلك شيعت بغداد شهداء الهجوم المسلح على متظاهرين في بغداد أول من أمس في منطقتي الخلاني والسنك وقد بلغت الحصيلة ١٩ قتيلاً، بينما تشهد النجف تظاهرات عقب استهداف منزل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وتوجه عدد من أنصار الصدر للتظاهر في منطقة الحنانة وسط المدينة، بعدما دعا مكتبه إلى تظاهرة مليونية في النجف، رداً على استهداف مقره بطائرة مسيرة.

ومنذ أسابيع يعتصم آلاف المحتجين في ساحة التحرير في وسط بغداد كما يحتلون ثلاثة جسور تؤدي إلى المنطقة الخضراء بالمدينة مطالبين بالقضاء على النظام السياسي الحالي في البلاد.

ولكن متحدثاً باسم تحالف سائرون قال إن هذه الحوادث تهدف إلى الضغط على كل من المحتجين والزعماء السياسيين لقبول أي مرشح تطرحه النخبة الحاكمة لرئاسة الحكومة.

وزعم مسؤول كبير في وزارة الخزانة الأميركية أن واشنطن فرضت تلك العقوبات في الوقت الحالي لإبعاد هؤلاء الأشخاص عن أي دور في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وقالت الحكومة: إنها ستحقق مع المسؤولين عن العنف وتحاكمهم ولكن لم تظهر أدلة تذكر على وجود محاسبة حقيقية إلى حد ما بسبب تعقيد الأجهزة الأمنية العراقية المتنوعة.

كما أعلنت شرطة محافظة ذي قار جنوبي العراق، العثور على مقبرة جماعية تضم رفات جنود من الجيش العراقي السابق، وذلك أثناء حفريات تنفذها إحدى الشركات قرب مزار «السيد ذهب» في المحافظة.

وذكر بيان للشرطة: «تبين أن المقبرة تضم رفات جنود من الجيش العراقي السابق».

وأشار البيان إلى أن «قاضي التحقيق أمر بإيقاف العمل بالمشروع لحين حضور الجهات المختصة لتحديد المقبرة واتخاذ الإجراءات اللازمة».

الميادين - روسيا اليوم
أ ف ب - رويترز - سانا

«إدارة الهول» تعتزم إطلاق ٢٠٠ من مسلحي داعش وعوائلهم!

| وكالات

كشفت أمس إدارة «مخيم الهول» الواقع في ريف محافظة الحسكة وتسيطر عليه ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، عن عزمها على الإفراج عن دفعة جديدة، من المحتجزين عددها ٢٠٠ شخص وتضم مسلحين من تنظيم داعش الإرهابي وأطفالاً ونساء لمسلحين.

وقال ما يسمى «مسؤول مخيمات شمال شرق سورية»، شيخموس أحمد، حسب شبكة «روداو» الإعلامية: إن «أكثر من ٢٠٠ محتجز سيتم إخراجهم من المخيم اليوم».

وأوضح أن من بين المفرج عنهم «١٥ عنصرا من تنظيم داعش ممن لم تثبت عليهم أية جرائم»، مشيراً إلى أن «البقية نساء وأطفال من محافظات حمص والرقة ودير الزور».

في غضون ذلك، ألقت ما تسمى «قوى الأمن الداخلي الكردية»، القبض على مجموعة من نساء داعش حاولن الفرار مع أطفالهن من المخيم، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وقال مصدر أمني من المخيم: إن «النساء اللواتي حاولن الفرار، يحملن جنسيات روسية وبينهن كازاخيات».

وأشار المصدر إلى أن الميليشيات الكردية العاملة في المنطقة، تمكنت من إلقاء القبض على الشخص الذي حاول تهريب النساء المذكورات وأطفالهن من المخيم.

ويوجد في «مخيم الهول» ٧٣ ألف شخص، موزعين في ١٣ ألف خيمة، بينهم عدد كبير من الدواعش وأفراد عوائلهم وبينهم مسلحون من دول أجنبية.

الوطن
عمق على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
دمشق – الناطقة الدجوة جنبلاط الوطن
هاتف: ٢٢٣٧٤٠ / ٣٣٦٥ – ٠١١
فاكس: ٢٢٣٤٩٨٨ – ٠١١
حلب – الجميلية – مقابل صالة معطوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥٥
هاتف: ٢٢١١٨٧٧٢٥٥٦ – ٢٢١١٨٧٧٢٥٥٧ – ٠٢١١ تلفاكس: ٠٢١١
حمص – بناء البلازا غريب مبنى المحافظة – طابق ثالث
هاتف: ٢٢٤٥٥٤٠٠٢٠٠ – ٠٣١١ فاكس: ٢٢٤٥٥٤٠٠٢١١ – ٠٣١١
اللاذقية – شارع الغريب العربي مقابل مطاعم اللاذقية – بناء البلازيدو ٢٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٢٣١١٢١١٧٨ – ٠٤١١ فاكس: ٢٢٣١١٢١١٧٨ – ٠٤١١
طرطوس – الكورنيش الشرقي – مقابل كنيسة مار جرجس – مبنى الريتز – طابق ٤ هاتف: ٤٣٢٠٧٤١٥٣٧ – ٠٤٣٢ فاكس فاكس: ٠٤٣٢٢٤١٩١٢٣